خطوة رائدة في تاريخ المسيرة العربية والعمل المشترك ورفع مكانة الجامعة بالمحافل الدولية

الكويت تحتفل اليوم بالذكرى الـ 55 لانضمامها إلى الجامعة العربية

تحل اليوم الذكرى الـ 55 لانضمام دولة الكويت إلى جامعة الدول العربية في خطوة رائدة في تاريخ المسيرة العربية والعمل العربي المشترك وتعزيز العلاقات العربية العربية ورفع مكانة الجامعة في المحافل الدولية.

وجاء انضمام الكويت الخطوة التالية لاستقلال البلاد حيث كان اول امر قام به الأمير الراحل الشيخ عبدالله السالم الصباح حينها عقب إعلان الاستقلال هو تقديم طلب لجامعة الدول العربية وتم قبول عضوية دولة الكويت في 20 يوليو عام 1961.

ووقتئذ كلف الشيخ عبدالله السالم طيب الله ثراه مدير المعارف عبدالعزيز حسين بتسليم الطلب حرصا على أن تكون الكويت جزءا لا يتجزأ من الكيان العربي ولتساهم في التضامن مع الدول العربية الشقيقة في كل ما يعود بالخير والتقدم على الأمة العربية.

وقد حاولت الكويت الانضمام إلى عضوية الجامعة العربية في سبتمبر 1958 ولكن حال عدم استقلالها دون إتمام عضويتها رسميا في الجامعة وعقب إعلان استقلال البلاد عن بريطانيا في 19 يونيو عام 1961 طالب رئيس الوزراء العراقي عبدالكريم قاسم آنذاك بضم الكويت إلى العراق.

وكانت الكويت قد تقدمت إلى جامعة الدول العربية في 23 يونيو 1961 بطلب قبول عضويتها في الجامعة وتقرر البت في الطلب بتاريخ 4 يوليو العام ذاته لكن الجامعة اخفقت في اتخاذ قرار في الموضوع وقرر تأجيل الجلسة إلى 12 يوليو ذاته ريثما ينتهي أمين عام الجامعة العربية من الاتصال مع الحكومات المعنية بالأزمة.

وفي 20 يوليو أصدرت الجامعة العربية قرارا بقبول الكويت في الجامعة وطلبت الكويت من بريطانيا سحب قواتها لإحلال قوات عربية محلها ووصلت قوات من الجمهورية العربية المتحدة والأردن والسودان.

وانتهت الأزمة بمقتل عبدالكريم قاسم بانقلاب عسكري جرى في 8 فبراير 1963 وجراء ذلك انسحبت القوات العربية نهائيا من الكويت في 20 فبراير من العام ذاته.

ومع قبول طلب انضمام الكويت قال الأمين العام للجامعة العربية للشؤون السياسية حينذاك الدكتور سيد نوفل "إن الجامعة بسعدها أعظم السعادة انضمام الكويت إلى الأسرة العربية" مضيفا "أن الكويت في الواقع تمارس مظاهر العضوية الكاملة في الجامعة العربية منذ وقت بعيد سواء في الميادين السياسية أو الاجتماعية أو الثقافية".

كما أصدر مجلس الجامعة قرارا ينص على "مساعدة دولة الكويت على الانضمام إلى عضوية الأمم المتحدة" وجاء هذا القرار ترجمة لما جاء في المادة الثانية من ميثاقها والذي ينص على "توثيق الصلات بين الدول المشتركة فيها وتنسيق خططها السياسية تحقيقا للتعاون بينها وصيانة لاستقلالها وسيادتها والنظر بصفة عامة في شؤون البلاد العربية ومصالحها".

ولم تتوان الكويت منذ انضمامها إلى الجامعة العربية في دعم كل ما من شأنه تعزيز اللحمة العربية سواء داخل أروقة الجامعة أو خارجها من خلال قيامها ممثلة بسمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح الذي كان يشغل منصب وزير الخارجية آنذاك بجهود دبلوماسية بين المتخاصمين ورأب الصدع العربي علاوة على انتهاج سياسة التوازن وتأكيد أواصر التعاون.

ولعبت الحنكة السياسية لسمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح دورا فاعلا في تسوية الخلافات الخليجية باعتبارها جزءا لا يتجزأ من الوطن العربي فضلا عن الخلافات بين الدول العربية.

وللكويت بصمات رائدة في إبعاد الأزمات عن دول العالم العربي من خلال مشاركتها بالوساطة بين الأحزاب اليمنية منتصف ستينيات القرن الماضي وتحركها الدبلوماسي في سبتمبر 1972 لإيقاف الاشتباكات المسلحة بين الجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية.

واستمرت وساطة الكويت ممثلة بسمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح من خلال اللجنة التي شكلتها جامعة الدول العربية لتحقيق المصالحة اليمنية لتتوج وساطة سموه بالتوقيع على اتفاقية سلام واتفاقية خاصة بالتبادل التجاري بين الدولتين بعد زيارة قام بها سموه إلى الدولتين في أكتوبر عام 1972.

في موازاة ذلك كان لسموه دور فاعل في تسوية الأزمة اللبنانية منذ اندلاع الحرب الأهلية عام 1975 حتى اخمدت نارها عام 1989 حيث عكفت الكويت على تقديم الدعم المادي والمعنوي للشعب اللبناني الشقيق.

صاحب السمو الشيخ عبدالله السالم الصباح أمير دولة الكويت يترأس الوفد الكويتي في مؤتمر القمة الأول في القاهرة - يناير 1964 . و يتألف الوفد من سمو الشيخ الراحل جابر الأحمد رئيس الوزراء و وزير المالية ، و حضرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد وزير الخارجية في ذلك الوقت.

الشيخ عبدالله السالم مترئساً وفد الكويت عقب نيل العضوية في الجامعة العربية

سمو أمير البلاد أمام الجامعة العربية حين كان وزيرا للخارجية

وشهد عام 1980 توسط سمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح الذي كان يشغل آنذاك منصب وزير الخارجية بين جمهورية اليمن الديمقراطية وسلطنة عمان لتخفيف التوتر القائم بين البلدين وذلك بالتنسيق مع دولة الإمارات العربية المتحدة.

وبالنسبة لدور الكويت في دعم القضايا العربية فقد حرصت دائما على دعم القضية الفلسطينية قضية العرب الأولى في المحافل الدولية ومطالبتها بوقف العدوان الإسرائيلي ورفع الظلم عن الشعب الفلسطيني والاعتراف بحقوقه المشروعة وهو ما دعا إليه البيان الرسمي الأول لسمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح الذي ألقاه في الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الـ18 في مايو 1963 إثر قبول الكويت عضوا في المنظمة.

ويذكر التاريخ بإجلال موقف الأمير الوالد الراحل الشيخ سعد العبدالله الصباح عام 1970 حين قام بإخراج الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات من الحصار الذي كان مفروضا عليه في الأردن خلال معارك (أيلول الأسود).

ولم يقتصر الموقف الكويتي على الدعم السياسي فحسب بل عكفت الكويت على دعم فلسطين حكومة وشعبا وتقديم المعونات والمساعدات المادية والعينية للشعب الفلسطيني الشقيق الواقع تحت وطأة الاحتلال.

وحول موقف جامعة الدول العربية من الاحتلال العراقي للكويت فقد أصدرت الجامعة في 10 أغسطس عام 1990 القرار رقم 195 الذي أدانت من خلاله الغزو العراقي للكويت ودعت خلال مؤتمر القمة العربي غير العادي العراق إلى الالتزام بقرارات مجلس الأمن الدولي.

وأكدت الجامعة خلال القمة على سيادة الكويت واستقلالها وشجبت التهديدات العراقية قبل أن تتوالى بعدها القرارات الخاصة بالأسرى الكويتيين وتعويض الكويت عن الأضرار الناجمة عن الغزو العراقي.

من جانب آخر حرصت الكويت على خروج العراق من بند الفصل السابع المتمثل في إلزام العراق بتنفيذ القرارات الدولية الخاصة بغزوها للكويت في خطوة تعد تنازلا من الجانب الكويتي في سبيل رأب الصدع العربي وعليه شهد عام 2013 خروج العراق من ذلك البند.

وعلاوة على ذلك تعتبر المساهمات الكويتية لإعادة إعمار العراق مثالا آخر لسعي دولة الكويت إلى مد جسور التعاون والترابط لتقوية الصف العربي كما امتدت مساعدات الكويت المالية عبر صناديقها الاقتصادية والتنموية لتشمل جاراتها وشقيقاتها العربية على شكل منح ومشاريع تنموية واقتصادية وقروض إيمانا منها بوحدة الصف والتكاتف العربي.

ومن ذلك المنطلق استضافت دولة الكويت أول قمة عربية اقتصادية وتنموية واجتماعية عام 2009 والتي تعد من أنجح القمم التي عقدتها الجامعة العربية كما استضافت القمة العربية الإفريقية وثلاثة مؤتمرات دولية للمانحين لدعم الوضع الإنساني في سوريا وغيرها من الأنشطة العربية.

وعقب الأحداث الأليمة التي ضربت الكويت العام الماضي في مسجد الإمام الصادق أعرب مجلس جامعة الدول العربية على مستوى المندوبين الدائمين عن إدانته الشديدة واستنكاره للجريمة البشعة التي وقعت في المسجد.

وشدد المجلس في بيان في ختام اجتماعه الطارئ بشأن هذا الحادث التفجيري الآثم على "تضامنه الكامل مع الكويت أميرا وحكومة وشعبا في مواجهة الإرهاب والتطرف".

وذكر "بالدور الإنساني الريادي إقليميا ودوليا" الذي تضطلع به دولة الكويت في الدفاع عن القضايا العربية وفي مواجهة الإرهاب الذي يتنافى مع مبادئ الدين الإسلامي الحنيف.

وعبر المجلس "عن تعازيه الحارة لدولة الكويت قيادة وحكومة وشعبا" وعن الفخر والاعتزاز "إزاء ما شهدته دولة الكويت من مشاعر عكست صلابة الوحدة الوطنية الصادقة التي تجسد أهم خصائص المجتمع الكويتي الصلبة في حرصه على تماسك لحمته الوطنية في مواجهة التحديات التي تستهدف الوطن وكيانه ووحدته".

والكويت حريصة على ديمومة الجامعة العربية باعتبارها بيت كل العرب مع ضرورة مواكبة هذه المؤسسة العربية للتغيرات والمستجدات الإقليمية والدولية والعمل على تطوير وإصلاح منظومة الجامعة مع وجود شباب كويتي يسهم ويعمل ضمن هذه المنظومة العربية بكل جد ونشاط في مختلف إداراتها ويحرص على الارتقاء بمستوى العمل في هذه المؤسسة العربية.

أحدثت تغييراً ملموساً بالفلسفة الإسكانية في البلاد وأوجدت حالة من التفاؤل

«جنوب المطلاع»: عروس الشمال ودرة المشروعات السكنية في الكويت

احدث مشروع مدينة (جنوب المطلاع) السكني تغييرا ملموسا في الفلسفة الاسكانية في الكويت واوجد حالة من التفاؤل بين اوساط المعنيين بقضية الاسكان على صعيد تلبية طلبات السكن المتراكمة وكذلك المساهمة في خفض قيمة الايجارات واسعار السكن الخاص في البلاد.

ومنح مشروع انشاء المدينة التي يتوقع ان يصل عدد سكانها الى 400 الف نسمة الامل للشباب في تقليص فترة انتظار الحصول على منزل لاسيما وانه يعد اكبر مدينة سكنية في الكويت والتي يعول عليها كثيرا في حل القضية الاسكانية وقضايا ارتفاع الايجارات والقضاء على الازدحام والتركيز الاسكاني في المناطق الداخلية للبلاد.

وقد اثمرت الجهود سواء من الحكومة والبرلمان او من الشباب عن توقيع عقد انشاء المدينة التي ستقام على مساحة 102 كيلومتر مربع منها 90 كيلومترا مربعا موزعة على الاستعمالات السكنية مشتملة جميع المرافق والمباني العامة التي تغطي كل الخدمات وتواكب متطلبات الوزارات الخدمية.

وفي هذا الصدد التقت (كونا) امس عددا من المعنيين والمختصين بالقضية الاسكانية الذين اجمعوا على ان المدينة سيكون لها اثر ملموس في انخفاض قيمة الايجارات التي شهدت ارتفاعات كبيرة خلال السنوات الاخيرة نتيجة ندرة الفرص الاستثمارية العقارية.

واوضحوا ان المشروع سيوفر فرصا استثمارية عديدة للمطورين العقاريين إلى جانب تقليص الطلبات الاسكانية وتقليل مدة الانتظار وتحريك عجلة الاقتصاد الوطني من خلال الشراكة مع القطاع الخاص.

وقال رئيس اللجنة الاسكانية في مجلس الأمة الكويتي فيصل الكندري لوكالة الانباء الكويتية (كونا) ان توقيع عقد البنية التحتية لمشروع مدينة (جنوب المطلاع) جاء بعد تعاون بين المجلس والحكومة من خلال حضور المعنيين بالحكومة اجتماعات اللجنة وموافقتها على العديد من القوانين والتشريعات التي تقدم بها النواب.

واعتبر أن توقيع العقد لبنة وحجر أساس لبناء "الكويت الجديدة" لاسيما وأن المدينة "تتضمن 30 الف وحدة سكنية اي ثلث الوحدات السكنية الموجودة والقائمة حاليا في البلاد لذلك فان توقيع العقد يعتبر الاشراقة والانطلاقة بخطوات وثيقة نحو إنهاء معاناة المواطنين في القضية الاسكانية منذ سنوات".

واوضح ان المشروع سيساهم "في تقليص الطلبات الاسكانية إلى نحو 50 الف طلب وتقليل مدة الانتظار إلى نحو خمس سنوات وهذا ما لم يكن موجودا في كافة مجالس الأمة والحكومات السابقة" مشيرا الى ان الحكومة تنفق نحو 220 مليون دينار كويتي على بدل الايجار سنويا (الدولار الأمريكي يساوي 302ر0 دينار كويتي) مما دفع الى التسريع في انجاز المدن الاسكانية.

وذكر ان تأثير تنفيذ عقد البنية التحتية للمدينة سيظهر مع شروع المواطنين بالبناء خلال اربع سنوات "مما يعني أن هناك ما يقارب 30 الف أسرة كويتية ستنتهي معاناتها" مؤكدا حرص الحكومة ومجلس الأمة على تطبيق الدستور عبر تنفيذ مواده في توفير الرعاية السكنية وتحقيق الرفاه للمواطنين.

ولفت إلى وجود خمسة مشاريع إسكانية مزمع تنفيذها في الفترة من 2015 الى 2020 بتكلفة 11ر1 مليار دينار كويتي ستوفر نحو 80 الف وحدة سكنية وهي مشروع شقق مدينة (جابر الأحمد) ومشروع (غرب عبدالله المبارك) و(جنوب سعد صباح الأحمد) و(جنوب سعد العبدالله) و(جنوب المطلاع).

ومن جهته قال أمين سر اتحاد العقاريين الكويتيين قيس الغانم ل(كونا) إن تعاون الحكومة مع القطاع الخاص سواء المحلي أو الأجنبي سيطور هذه المناطق ليجعلها تتلاءم مع متطلبات الشباب الكويتي الذي يطمح بأن يرى منطقة متطورة تلبي كافة احتياجاته.

ومن جانبه اكد المتخصص والناشط بالمشاريع الاسكانية المهندس عباس الشواف في تصريح مماثل ان مشروع مدينه (جنوب المطلاع) يتميز بوجود ارتدادات كبيرة أمام الوحدات السكنية والتي تساهم في خلق جو من الراحة لسكان المنطقة وتساهم كذلك بتوفير مسطحات للزراعة ومواقف للسيارات.

وذكر ان المشروع سيوفر فرصا استثمارية للمطورين العقاريين والذين سيساهمون في بناء وحدات سكنية ستعرض للبيع على أصحاب الطلبات الإسكانية كبديل إضافي تقدمه الرعاية السكنية بالإضافة لخدماتها.

وحول تأثير المدينة على القطاع العقاري أوضح الشواف ان توفير منطقة نموذجية كمدينة (جنوب المطلاع) سيساهم في رفع مستوى العرض في السوق مما سيؤدي الى هبوط اسعار العقار مبينا ان الارتفاع "الجنوني" في اسعار العقار حاليا ناتج عن ندرة الفرص الاستثمارية وبطء توزيعات الإسكان اذ لجأ المستثمرون الى تحويل مناطق السكن النموذجي الى مناطق استثمارية مخصصة للايجار وبعوائد ضخمة.

واشار الى أن المشروع سيوفر نحو 60 الف شقة بالاضافة الى أن انتقال الأسر الكويتية إلى المدينة سيؤدي الى وجود نحو 30 الف وحدة سكنية شاغرة في السوق الامر الذي سيؤثر على عوائد البيوت الإيجارية بالبلاد وبالتالي على أسعار بيعها الذي سيشهد هبوطا متوقعا.

واشاد بجهود وزارة الاشغال التي ساهمت في تطوير الطرق المؤدية الى المدينة والتي ستجعلها من المناطق النموذجية في البلاد لاسيما وانه تم تخطيطها وتصميمها وسيتم تنفيذها عن طريق شركات عالمية وبمفهوم حديث متمنيا أن تستغل الدولة المدينة سياحيا واستثماريا لزيادة الناتج القومي للبلاد.

فيصل الكندري

قيس الغانم

«جنوب المطلاع» عروس الشمال

■ قيس الغانم: تعاون الحكومة مع القطاع الخاص سواء المحلي أو الأجنبي سيطور المناطق

■ نثمن دور وزير الإسكان في السعي لتطبيق شراكة القطاع الخاص في حل القضية الإسكانية

■ فيصل الكندري: لبنة وحجر أساس لبناء «الكويت الجديدة» والمدينة تتضمن 30 ألف وحدة سكنية

■ عباس الشواف: المشروع يتميز بارتدادات كبيرة تساهم في خلق جو من الراحة لسكان المنطقة